مسئلة الالزاس واللورين

تاريخها والمذاهب فيها (١)

لما اضطرت فرنسا بمعاهدة فرنكفورت التي عُقدت في ١٠ مايو سنة ١٨٧١ الى التنازل عن ولايتي الالزاس واللورين لالمانيا نشأ عن ذلك مشكلة دولية من اصعب المشاكل وأكثرها تعقيداً واطولها عمراً وما زالت سبباً من اقوى الاسباب للنزاع الدولي . فهي اساس المحالفة الثلاثية من جهة واساس المحالفة الثنائية ثم الاتفاق الوفاقي الثلاثي من جهة اخرى . وهي سبب التنافس الطائل في تسابق الدول واعداد معدات الحرب العظيمة . وسبب تفور فرنسا المستمر من المانيا مما افضى الى اختصامهما غير مرة . وقد اعلنت المانيا حيناً بعد حين ان مسئلة الالزاس واللورين اقفلت بمعاهدة فرنكفورت ولكنها لم تبتأ توجس خيفة منها . لانها مسئلة لا تهم فرنسا والمانيا وحدهما بل سائر العالم المتمدن معهما

من تبصر الى يسرك ان الالزاس واللورين قبل سنة ١٨٧١

لهاتين الولايتين علاقات تاريخية بفرنسا والمانيا على السواء فلنبحث في تاريخهما قبل سنة ١٨٧١ :

ذكرت هاتان الولايتان اول مرة في التاريخ في عهد يوليوس قيصر وكانتا حين ذاك جزءاً من غاليا (اسم فرنسا قديماً) . ولما غزا الجرمان السلطنة الرومانية في القرن الرابع والخامس بعد المسيح غزوا ايضاً الالزاس واللورين واستولوا عليهما . وبقيتا في ايدي القرنك المروفنجيين والكارولنجيين (٢) حتى سنة ١٨٧١ اي الى ان جزئت سلطنة شارل الكبير (شارلمان) فصارتا بها جزءاً من المملكة الجرمانية . وجعلت اللورين دوقية مستقلة في جرمانيا والالزاس دوقية ملحقة بسوابيا وكانت لغتها كلتيهما الجرمانية

وفي سنة ١٥٥٢ وهبت جرمانيا لفرنسا اسقفيات متس وتول وفردون جزاء مساعدتها البروتستانت الجرمان على الملك شارل الخامس بشرط ان تبقى تحت سيادة

---

(١) من مقالة في المجلة العلمية الشهرية بقلم الدكتور ايخارت مدرس علم التاريخ في جامعة كولورادو الاميركية (٢) المروفنجيون اسم اقدم دولة من ملوك فرنسا قامت في القرن الخامس للميلاد . والكارولنجيون اسم الدولة التي جاءت بعدها في اواسط القرن الثامن

جرمانيا . وفي سنة ١٦٤٨ عند انقضاء حرب الثلاثين سنة (وعقد معاهدة وستفاليا) تنازلت جرمانيا عمَّا لها من تلك السيادة فباتت الاسقفيات المذكورة ملكاً لفرنسا. وبموجب هذه المعاهدة ايضاً اعطيت فرنسا الالزاس جزاء ما خدمت جرمانيا به في حرب الثلاثين سنة وامتلكت كولمار وستراسبرج بمعاهدة رزويك سنة ١٦٩٧ . وفي سنة ١٧٣٧ نقلت منكية اللورين الى الملك ستانسلاوس لزنسكا ملك بولندا بعد ما خسر مملكتهُ وكان هذا الملك حما الملك لويس الخامس عشر. ولما مات سنة ١٧٦٦ باتت دوقية اللورين ملكاً لفرنسا. وبذلك عادت ولايتا الالزاس واللورين جزءًا من فرنسا بعد ما فصلتا عنها منذ القرن التاسع . وبذلت فرنسا مجهودها لجعلهما فرنسويتين فلم تفلح قبل الثورة الفرنسوية المشهورة فلما جاءت هذه الثورة حركت فيهما عاطفة فرنسوية بمبادئها الديموقراطية الحرة فسحرتا بها حتى انتظم كثير من اهلهما في جيوش الجمهورية وجيوش نابوليون بعدها . ومما يذكر في هذا الصدد ان روجه دي ليل مؤلف المرسيز تلاها وانشدها اول مرة سنة ١٧٩٢ في مأدبة اديها محافظ ستراسبرج الفرنسوي

ومنذ سنة ١٨١٥ بقيت الالزاس واللورين فرنسويتين على الغالب . وفي سنة ١٨٧١ سلمتا الى الامبراطورية الالمانية على كره منهما . ولما تنازلت الجمعية الوطنية الفرنسوية عنهما رسميًّا لجيش المانيا المنصور احتجَّ مندوبوها على فصلهما عن امهما فرنسا فعبَّروا بذلك عن عواطف القسم الاكبر من اهلهما . ثم لما جلس مندوبوهما الخمسة عشر في مجالسهم الخاصة بهم في مجلس نواب المانيا سنة ١٨٧٤ احتجوا ايضاً على ضمّ المانيا لبلادهم

لماذا ضمت المانيا هاتين الولايتين

فعلت ذلك لثلاثة اسباب (١) لغوي تاريخيّ . فقد زعم الالمان انهما اخذتا من المانيا في القرن السابع عشر والثامن عشر والآن ردَّتا اليها لتعود جرمانيتين ثانية . وفي الكتابات السياسية الالمانية التي كتبت قبل سنة ١٨٧١ بزمان طويل اشارات وكتابات الى وجوب استرجاعهما

(٢) حربيٌّ . فان ملتكي اقنع بسمرك بانهما لازمتان لالمانيا دفاعاً عن نفسها من فرنسا وان جبال الفوج أمنع تحوماً لالمانيا من نهر الرين. وما زال الالمان يدَّعون منذ ذلك الحين ان هذه الجبال هي الحدود الطبيعية بين فرنسا والمانيا

(٣) مالية . في الولايتين كثير من الفحم الحجري والحديد وغيرهما من المعادن . ولكن رغبة الالمان في تنمية هذه المعادن لم تكن شديدة سنة ١٨٧١ بل اشتدت بهم بعدها . على ان السبب الحربي اوجه هذه الاسباب واقواها فان المانيا ارادت الاستيلاء على الولايتين للدفاع عن نفسها وعدّت اهلهما تابعين لها يجب اخضاعهم معها كلفها هذا الاخضاع من النفقة

المهاجرة منها واليها

لما وقّعت المانيا معاهدة فرنكفورت وافقت على السماح لكل من شاء من اهل الولايتين المهاجرة منها بان يفعل ذلك حتى اول اكتوبر سنة ١٨٧٢ . فلم يأتِ هذا الاجل المضروب حتى هاجر ٦٠ الفاً منهما الى فرنسا والجزائر . ومنع ١٠٠ الف غيرهم من المهاجرة جبراً لانهم لم يهاجروا في الاجل الذي عين لهم . ولكن ما فتئ كثيرون يهاجرون الى الخارج وقد قُدّر عددهم بخمسة آلاف الى ١٢ الفاً كل سنة . وقدّر عدد الذين هاجروا الولايتين بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٠ بنصف مليون . وكثيرون من الذين هاجروا انما هاجروا لانهم لم يشاؤوا ان ينتظم ابناؤهم في الجيش الالماني ليقاتلوا اقرباءهم واصدقاءهم في الجيش الفرنسوي فيما بعد

اما المئة الالف الذين منعوا من المهاجرة سنة ١٨٧٢ فطلبوا التمتع بحقوق الاجانب اي الاعفاء من الخدمة العسكرية ولكن الحكومة الالمانية ابت عليهم هذا الحق فافضى ذلك الى مهاجرة كثيرين منهم . وجرت عادة شبان الالزاس واللورين الذين يميلون الى الخدمة العسكرية ان يبرحوا بلادهم لينتظموا في الجيش الفرنسوي لانهم وجدوا ابواب الترقية في الجيش الالماني موصدة دونهم . ففي سنة ١٩١٤ مثلاً لم يكن في الجيش الالماني سوى ثلاثة ضباط الزاسيين في حين انهُ كان في الجيش الفرنسوي ٣٠ ضابطاً من اصل الزاسي . وفرّ ٢٢ الف شاب من الالزاس واللورين بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩١٣ لدخول الفيلق الاجنبي في الجيش الفرنسوي

وعمدت المانيا الى سدّ الفراغ في الولايتين بان ارسلت اليهما مكان المهاجرين منهما كثيرين من المستعمرين الالمان . فلما جاءت سنة ١٩١٤ أُحصي سكانهما فوجد انهم ١٨٠٠٠٠٠ بينهم ٤٠٠ الف هاجروا اليهما من المانيا . ولم يكن هؤلاء المهاجرين المستعمرين شأن سوى التبجح بين اهل الولايتين الاصليين بعظمة المانيا وبتفوق الالمان على غيرهم . وتشبثوا كل التشبث باخلاقهم الالمانية فنفر ذلك

قلوب اهل الولايتين منهم وزاد انصاعب التي تحول دون مصالحة الفريقين

حكومة الولايتين منذ سنة ١٨٧١

لما استولت المانيا على الولايتين رأت ان لا تلحقهما بمملكة او امارة او دوقية من بلاد الاتحاد الالماني لئلا يقول بعض هذه البلاد انهُ قاتل في حرب السبعين ليأخذ الاسلاب غيرهُ. لذلك استصوب بسمرك ان يجعل الولايتين ارضاً امبراطورية (Reichsland) تابعة للامبراطورية كلها رأساً

ولم تكونا قبل سنة ١٩١١ جزءاً من الاتحاد الالماني بل بقيتا زهاء اربعين سنة تابعة لهُ او ملكاً امبراطورياً. وكان على رأس ادارتهما الامبراطور والوزير الاكبر ومجلس الاتحاد الالماني المسمّى « بندوسرات ». وينوب عن الامبراطور الحاكم العامّ لهما ومقرّهُ ستراسبرج. وفي سنة ١٨٧٤ أُنشئ قومسيون اسمهُ قومسيون الاملاك (Landesausschuss) ينتخب اعضاءهُ مجالس المدن الاربع الكبرى في الولايتين. وكانت وظيفة القومسيون في مبدإ الامر استشارية في القوانين المحلية والضرائب. ولكن لم تأتِ سنة ١٨٧٧ حتى صار يسنّ القوانين المحلية فتنفذ بعد موافقة مجلس الاتحاد الالماني عليها ولم يكن للولايتين ممثل يمثلهما فيهِ قبل سنة ١٩١١

ولم تكن قوانين الولايتين كلها تسنّ على هذا المنوال بل ان مجلس النواب الالماني (Reichstag) ومجلس الاتحاد الالماني المذكور آنفاً والامبراطور كانوا يسنون بعض قوانينهما على نحو ما تسنّ قوانين الامبراطورية. ثم انهُ كان يحقّ للامبراطور ومجلس الاتحاد ان يصدرا اوامر عالية لها مفعول القوانين وكان الحاكم العامّ مسئولاً للامبراطور دون غيره فكان بذلك اشبه بدكتاتور

ورخص لهما سنة ١٨٧٣ في ارسال ١٥ نائباً عنهما الى مجلس النواب ولكن هؤلاء النواب لم يفيدوا بلدهم شيئاً بنيابتهم لان مجلس النواب الالماني ليس لهُ كبير شأن في حكومة البلاد. والحاكم الحقيقي هو مجلس الاتحاد الالماني ولم يكن للولايتين نائب ينوب عنهما فيهِ

ومنذ فصلتا عن فرنسا وضمتا الى المانيا نشأ في مجلسهما حزب مطالب بالاستقلال المحلي وكان كلّ يوم يزداد عدداً وقوة حتى اضطرّ الحكومة الامبراطورية الى منح الولايتين دستوراً سنة ١٩١١ فصار لهما الآن حق ارسال

ثلاثة مندوبين الى مجلس الاتحاد يعينهم الحاكم العام وهو ليس الا آلة في يد سلطة روسيا. فكان معنى هذا التعيين وهذا الارسال ان صوت روسيا في المجلس زاد ثلاثة اصوات وعليه تقرر انه اذا حصلت روسيا على الاكثرية بهذه الاصوات الثلاثة اسقطت الاصوات منها. وغني عن القول ان ثورية مثل هذه لا تسد مطالب الذين يرمون الى جعل الولايتين مساويتين لسائر ممالك الاتحاد الالماني وامارته وولاياته في مسئلة النيابة البرلمانية

وأقيم مكان فوسيون الاملاك المذكور آنفاً جمعية تشريعية مؤلفة من مجلسين الاعلى وفيه ٣٦ عضواً والادنى وفيه ٦٠ عضواً. ويعين نصف اعضاء المجلس الاعلى الامبراطور ويتألف النصف الآخر من ارباب المناصب وممثلي غرف التجارة وغيرهم من اصحاب الاعمال والاشغال المختلفة. اما اعضاء المجلس الادنى فينتخبون بالاقتراع السري. ولكن اهل الولايتين لم يقنعوا بهذا الدستور الذي يعطيه للامبراطور حق عدم الموافقة على ما يسنه المجلس الجديد من القوانين. هذا اولاً ومن الجهة الثانية ليس لهم صوت في انتخاب الاعضاء الثلاثة الذين يرسلون الى مجلس الاتحاد. وكانت غاية ما يرمون اليه قبل سنة ١٩١٤ ان يعطوا استقلالاً محلياً ويكون لهم ملك خاص بهم او جمهورية ويمثلوا في مجلس الاتحاد تمثيلاً لا يقيده قيد اسوة بسائر بلاد الامبراطورية

مسئلة اللغة

من الصعب الحصول على اخبار يقينية عن حالة اللغة في الولايتين لاختلاف الاحصاءات والمذاهب. فالفرنسويون يقولون ان اللغة السائدة فيهما لا تزال اللغة الفرنسوية. والالمان يقولون رسمياً انها الالمانية وان ما يتكلم به من الفرنسوية هو في الغالب لهجات محلية تختلف باختلاف الجهات. ويقال اجمالاً ان الالزاس اكثر «ألمنة» من اللورين الا ان مدنها الكبيرة مثل منبوسن وكولمار وستراسبرج فرنسوية. ومدينة متس في اللورين اكثر «فرنسة» من سائر الولايتين معاً ولكن السكلوبيديا الالمانية تقول ان ٤٠ في المئة من اهلها يتكلمون الفرنسوية. وفيها خريطة يستفاد منها ان خمسي اهل اللورين يتكلمون الفرنسوية وان جزءاً صغيراً من حدود الالزاس الفرنسوية يتكلم اهله الفرنسوية ايضاً

ومهما يكن من امر الاحصاءات الرسمية فمما لا ريب فيه ان الولايتين ليستا

المانيين كما يريد الالمان . فان الفرنسوية لا تزال شائعة فيهما وكثيراً من محفتهما يطبع باللغتين معاً . وحيثما كان المرء في اسواقهما فانهُ يلقى عجاصة واحدة سواء تكلم الفرنسوية او الالمانية . وجميع عناوين الدكاكين مكتوبة بالالمانية ولكنك كثيراً ما تسمع الناس يشيرون اليها بالفرنسوية . وتمثل الروايات الفرنسوية مرتين في الاسبوع بحسب القانون . ولا تسمح الحكومة بوضع عناوين او اشعرة فرنسوية جديدة في الاسواق لذلك ترى كثير من هذه العناوين في اماكنها وقد كاد يمحى من طول الزمن ولا يسمح لاصحابه بوضع عناوين جديدة مكانهُ بالفرنسوية . واذا ارادوا دهنهُ بدهان جديد عدّ ذلك بمثابة استبدالهِ . ولو سألت الزاسيًّا ألا تزال الالزاس فرنسوية لأجابك انها لم تصر بعدُ المانية

سوء معاملة الاهالي

لم يصنع الالمان شيئاً يذكر لازالة ما بينهم وبين اهل الولايتين من الجفاء والتنوريل بالنقد من ذلك حسبوهما بلداً مغلوباً وعاملوا اهلهُ المعاملة التي من شأنها زيادة الاحتجاج والكره والمعارضة . والشواهد على ذلك كثيرة واليك بعضها :

ان من يسأل من الاهالي جوقاً موسيقياً ان يلعب المرسليز يبعد من البلاد او يعاقب

اذا اجتمع بعض عجزة الجنود الذين شهدوا حرب سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ للتحدث بالعهود الماضية فرّقت جموعهم وضبطت بنادقهم بدعوى ان ليس عندهم رخص لحمل السلاح

ان الذين هاجروا البلاد عند ضمها الى المانيا لا يجوز لهم الاقامة بها اكثر من ثلاثة اسابيع في السنة

ان الذين يقصدون البلاد لاشغال تجارية لا يجوز لهم مقابلة عملائهم الاّ على محطات سكك الحديد

لا يجوز للوالدين ارسال اولادهم الى مدارس اجنبية بلا موافقة الحكومة وقلما توافق الحكومة على ذلك . فاذا خالفوا هذا النهي عوقبوا بالحبس والغرامة . وغرض الحكومة من ذلك منع الاولاد من تعلم الفرنسوية

لا يسمح لجريدة فرنسوية بدخول الولايتين الاّ اذا رضيت بالسكوت عن كل اشارة اليهما ولكن اهل الولايتين الذين على الحدود يجتازونها الى ارض فرنسا ويبتاعون الصحف الممنوعة فتخبئها النساء في ملابسهنّ

ضرب الالمان رسوماً عالية على كثير من السلع الفرنسوية التي تدخل الولايتين

لا يجوز للشبان الذين يغادرون الولايتين اختياراً للخدمة العسكرية ان يعودوا اليهما قبلما يبلغون الخامسة والاربعين من عمرهم . فاذا عادوا قبل ذلك حكم عليهم بدفع غرامة كبيرة . ومعنى ذلك انهُ اذا كان والدوهم فقراء لا يستطيعون السفر الى فرنسا لم يروا ابناءهم مطلقاً

ان الذين ينتظمون في الجيش الالماني من شبان الولايتين يرسلون الى بعد مكان عن بلادهم حتى اذا مرضوا او ماتوا لم يرهم اهلهم

يجب على اهل الولايتين في اثناء المشورات التي يقيمها الجيش الالماني كل خريف ان يأووا الجنود الذين تعينهم الحكومة لهم ويطبخوا لهم طعامهم

كل تاجر او صاحب معمل اشتبه انهُ يميل الى فرنسا يحل بهِ غضب الحكومة ويعاقب عقاباً يردعهُ ويعتبر بهِ غيره

هذه الامور واشباهها تسبب كره اهل الولايتين للبروسيين . يحكى ان معلمة مدرسة في كولمار كانت تصف للبنات قسوة الاسكندر الكبير في معاملة مدينة من مدن اسيا الصغرى التي سخطت لهُ وكانت المعلمة بروسية فقالت لما بنت صغيرة لا ريب ان الاسكندر كان بروسيا

مذاهب الثورة والمذهب الالماني

يقول انصار الدعوى الجرمانية ان المانيا استولت على هاتين الولايتين بحق الفتح والغلبة واخذتهما بموجب معاهدة فرنكفورت فلا حق لفرنسا عليهما . واهلهما يبطلون الحقوق التي ترى المانيا انها تلائمهم فهي تحدث فيهما فلا شأن لفرنسا فيه لان حقوقها عليهما ومصالحها فيهما انقضت على اثر عقد المعاهدة المذكورة وذلك بموجب القوانين الدولية

ويقولون انهُ مرت حقبة من الدهر لم يكن لفرنسا هم فيها الا ماتة اللغة الالمانية والعادات الالمانية في الولايتين . فالواجب على الامبراطورية الآن ان تقطعهم عن امهما الفرنسوية وترضعهما من ثدي امهما الالمانية لتشربا التربية الالمانية مرة اخرى . فقد نادى نابليون الثالث بالحرب سنة ١٨٧٠ وغايتهُ اخذ ولايات الرين من المانيا وضمها الى فرنسا واذ اخذت المانيا الالزاس واللورين لتمنع تكرر عمل مثل هذا فيما بعد . والضرورة الحربية تقضي على المانيا بالمحافظة

على حدودها الغربية كما هي الآن

هذا هو مذهب اكثر الالمان ولكن قوماً يرون وجوب منح الولايتين استقلالاً ادارياً تاماً وبعض الحقوق لاختيار ملك يتلك عليهما. ومن اصحاب هذا الرأي مكسيميليان هاردن المشهور صاحب جريدة « دي زوكنفت »

المذهب الفرنسوي

لم يقنط الفرنسويون من استرجاع الولايتين المفقودتين . وكل سنة منذ سنة ١٨٧١ يعقد احتفال رسمي في ميدان الكونكورد بباريس يوضع فيه اكليل على تمثال ستراسبورج المنصوب هناك والمجلل بالسواد على الدوام تذكيراً للفرنسويين بمصاب بلادهم في فقد الولايتين

وبعد انقضاء الحرب بذل بسمرك جهده لتحويل الفرنسويين عن طلب الاخذ بالثار فلم تأت سنة ١٨٨١ حتى قام بتحويل انظارهم الى ميادين الاستعمار فاضافت فرنسا تونس وغيرها من البلاد الافريقية الى املاكها وابدت اهتماماً جديداً بتعزيز نفوذها السياسي والتجاري في املاكها بالهند والهند الصينية ومدغشكر وغيرها حتى باتت ثانية انكلترا في الاستعمار فكانت النتيجة في هذه الاحوال ان شوق الفرنسويين الى استعادة الولايتين خف بعض الشيء

ولكن تصدي المانيا لشؤون المغرب الاقصى سنة ١٩٠٥ اري الفرنسويين ان المانيا خرقت اتفاق بسمرك الصامت فقالوا في نفوسهم انهُ اذا كانت المانيا تريد التعرض لمشروعات فرنسا الاستعمارية فهذا من تلقاء نفسه يفتح مسئلة الالزاس واللورين ثانية بعد اقفالها

وقد اقترح كثيرون في اثناء هذه الحرب ان يترك حل مسئلة الولايتين لاهلها كما يشاؤون ولا يبعد انهم يقترعون الآن على الانضمام الى فرنسا لو استفتوا ويفضلونهُ على الاستقلال الاداري مع المانيا. ولكن هذا الاستفتاء لا يقنع فرنسا ولا المانيا . فان فرنسا تتعرض للاقتراع لانها تسيء الظن بالمانيا ثم ان اقتراعاً مثل هذا يتجاهل الذين هاجروا البلاد في حين ان لهم حقوقاً لا تنكر ولا يمكن تجاهلها وهم اذا اقترعوا اقترعوا لفرنسا. والالمان لا يرضيهم هذا الاستفتاء لانهم اذا سلموا به هنا وجب عدلاً ان يسلموا به في شلزويج وبوزن . ثم ان عظم شأن الولايتين صناعياً لا يبقي مجالاً لحل مسئلتهما بهذه الطريقة بل لا بد من الالتجاء الى طرق

اخرى . فمسئلة مسئلة شرف وضيّ لكلتيهما فلا ترضيان بعرضها للاستفتاء

الوجهة النفسية في المسئلة

كان بين الاسباب التي حفزت على المانيا بضم الولايتين السبب الاقتصاديّ . والآن تريد الاحتفاظ بهما لاسباب اقتصادية اعظم شأناً واوسع نطاقاً. فقد عرف سنة ١٨٧١ ان فيهما فحماً وحديداً ولكن الحديد لم يكن من النوع الجيد لوجود مقدار كبير من الفسفور فيه. فاكتشف رجلان انكليزيان سنة ١٨٧٨ طريقة لنزع الفسفور من الحديد واستخدامه سماداً فاستفادت المانيا اية فائدة من هذا الاختراع . ومناجم الحديد هذه هي الثانية بين مناجم الارض اتساعاً لا يفوقها الاّ بعض مناجم الحديد في اميركا

وبعد ما اشار الكاتب الى مناجم الحديد والفحم التي استولت المانيا عليها في هذه الحرب باحتلال لكسمبرج وبلجيك وشمال فرنسا قال : ولو سمح للمانيا بان تبقي في يدها بعض هذه البلاد التي احتلتها لزاد تفوقها الصناعي والحربي جداً واضرت بالولايات المتحدة من حيث كونها اعظم البلاد في صادرات الفولاذ . فالواجب علينا نحن الاميركيين ان ننصرّ مع الحلفاء على انتزاع البلجيك وشمال فرنسا ولكسمبرج من المانيا واعادتها كما كانت وعلى انتزاع الالزاس واللورين من يدها ايضاً فتشل بذلك يدها صناعياً وتعجز عن متابعة طرقها العسكرية المعلومة

وواضح ان في مسئلة الالزاس واللورين اليوم ثلاثة امور يجب تذكرها : (١) ان ضمها الى المانيا سنة ١٨٧١ لم يكن ضمّاً عادلاً في نظر الفرنسويين واهل الولايتين نفوسهم . (٢) ان كان في هذا الضمّ عدل فان المانيا عجزت عن ان تري اهل الولايتين وجه هذا العدل وعن ان تريهم شعور ولاء للامبراطورية وغيرة عليها . فلا تزال مسئلة الولايتين خطراً على المانيا وعلى سائر العالمين. (٣) ان وجه المسئلة النفسية زادتها تعقداً . ومهما يكن الوجه الذي تسوّى المسئلة عليه فلا بدّ ان تلقى فرنسا او المانيا او اهل الولايتين ايضاً . واذا فقدت المانيا الولايتين اصابها ضرر كبير في صناعتها وحاك في صدرها حبّ الاخذ بالثار كما حاك في صدر فرنسا

فالمسئلة كثيرة العقد ولا تحل الاّ اذا جاءت في صدور الامم روح جديدة تسيطر على علاقاتهم الدولية . ومثل هذا يقال في سائر المسائل الدولية المعقدة التي تشغل بال الامم وتهدد بشر مستطير